المرصد التونسي للإنتقال الديمقراطي
UNDEF
The United Nations Democracy Fund
FNUD
Fonds des Nations Unies pour la démocratie
AFA
منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

دور المجتمع المدني في تمكين المرأة وتعزيز العدالة الاجتماعية في سياقات النزاع وما بعده

مقاربة بين لبنان وفلسطين

ورقة سياسات

مشروع دروس من الجائحة من أجل ممارسات ديمقراطية جيدة في الأزمات في مصر والأردن ولبنان وتونس (2024-2022)

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية
والمرصد التونسي للانتقال الديمقراطي
بدعم من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي من المؤسسات الشريكة

دور المجتمع المدني في تمكين المرأة وتعزيز العدالة الاجتماعية في سياقات النزاع وما بعده

مقاربة بين لبنان وفلسطين

ورقة سياسات

ريتا بولس شهوان

صحافية استقصائية متخصصة في الشأن الاقتصادي والاجتماعي وباحثة في تحليل الخطاب. ساهمت في تأسيس وسائل إعلام لبنانية وكتبت في وسائل أخرى دولية وعربية، إضافة إلى ذلك فأنا ناشطة سياسية منذ عام 2003 واجتماعية منذ عام 2006. عملتُ على مشاريع قوانين كمدافعة ومناصرة، وعملت في إدارة حملات. وعضوة في الشبكة العربية للممارسات الديمقراطية والتنمية الشاملة. مشاركة رابط الصفحة الخاصة للباحث على كل من: https://www.linkedin.com/in/ritaboulos/

مراجعة منهجية: جورج فهمي

مراجع اللغة العربية: أحمد الشبيني

تصميم: محمد جابر

منسقة المشروع: شيماء الشرقاوي

مقدمة

يُعدّ تمكين المرأة وتحقيق العدالة الاجتماعية في مراحل ما بعد النزاع والحروب ركيزة أساسية للتنمية الشاملة واستقرار المجتمعات وازدهارها،[1] متجاوزًا كونه قضية نسوية. ففي خضم الصراعات وتداعياتها، تواجه النساء تحديات مضاعفة ومعقدة، تشمل التعرض المتزايد للعنف القائم على النوع الاجتماعي، والتهميش في عمليات صنع القرار، وتفاقم الفقر وعدم المساواة. وفي هذا السياق الهشّ، يبرز دور المجتمع المدني –ممثلًا في الجمعيات الناشطة- كفاعل محوري وقوة دافعة لتعزيز العدالة الاجتماعية وتمكين النساء.[2] فمن خلال مبادراته المتنوعة وجهوده الدؤوبة، يسعى المجتمع المدني –بالتشبيك وبناء التحالفات- لتعزيز المشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة كجزء لا يتجزأ من جهود إعادة البناء والتنمية المستدامة. وتؤكد التجارب الدولية، أن مشاركة المرأة في عمليات السلام، تزيد من فرص نجاحها واستدامتها، حيث يجلب النساء منظورًا مختلفًا يركز في احتياجات المجتمع المحلي ويساهمن في بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة، لا سيما في ظل ضعف أو غياب دور الدولة، كما يتضح عند مقارنة الوضعين في لبنان وفلسطين. تم الاستناد في الورقة إلى تحليل مقابلات مع عينة من الجمعيات اللبنانية ونقابيين فلسطينيين

أولًا: الأدوار المشتركة للمجتمع المدني في لبنان وفلسطين: مناصرة، خدمات، وتمكين اقتصادي

تتشابه الأدوار الحيوية التي يضطلع بها المجتمع المدني في كلا البلدين (لبنان وفلسطين) لدعم قضايا المرأة بشكل لافت، رغم اختلاف السياقات. ففي كل من لبنان وفلسطين، يعمل المجتمع المدني كمنصة حيوية للمناصرة والدعوة، ليصبح صوتًا للنساء المهمشات. تسلط المنظمات الفلسطينية الضوء باستمرار على قضايا المرأة، مطالبة بالمساواة ومناهضة التمييز والعنف،[3] وتتصاعد هذه الجهود مع تفاقم الأزمات. في لبنان، تلعب منظمات بارزة مثل جمعية «أبعاد»،[4] و»مؤسسة عامل الدولية»،[5] و»التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني»[6] دورًا فاعلًا في إبراز التحديات الملحة كالعنف الاقتصادي والإقصاء من مواقع القرار، وتعمل بدأب لتفكيك منظومة العنف الاقتصادي عبر رفع الوعي وللضغط من أجل تعديل السياسات والتشريعات المجحفة

وفي ظل تراجع قدرة المؤسسات الحكومية على توفير الحماية والعدالة، يتدخل المجتمع المدني بفعالية لسد هذه الفجوة.[7] ففي فلسطين، حيث يشكل نموذجًا لـ»المقاومة المدنية» عبر تعزيزها لمرونة المجتمع الفلسطيني في مواجهة الأزمات المتكررة، مع إرساء أسس منظومة حماية اجتماعية مستدامة تعوّض عن غياب الدولة الفاعلة. يوفر خدمات مباشرة وحيوية للنساء تشمل المساعدات الأساسية والدعم الصحي والنفسي باعتبار الحرب لم تتوقف أبدًا. حققت هذه الجمعيات نجاحات ملحوظة في بناء شبكات أمان اجتماعية، حيث ساهمت في خفض معدلات العنف الأسري بنسبة 25%[8] خلال العقد الماضي، وفقًا لتقرير مركز المرأة للإرشاد القانوني. ومع ذلك، تواجه تحديات مثل نقص التمويل المزمن، حيث تعتمد 70% من ميزانياتها على منح خارجية معرضة للتقليص بسبب الأوضاع السياسية[9]. بالإضافة إلى ذلك، تُعاني بعض البرامج من صعوبة الوصول إلى المناطق المصنفة «ج» الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، ما يحدّ من انتشار خدماتها

أما في لبنان، حيث أضعفت الأزمات المتكررة قدرة الدولة، تسعى منظمات مثل «عامل» و»أبعاد» إلى ملء الفراغ عبر تقديم خدمات بديلة كالرعاية الاجتماعية والتدريب المهني[10] ، مشكّلة بذلك منظومة حماية بديلة تدعم الاستقرار الاجتماعي وتغطي مكامن ضعف النظام الحكومي[11].

ثانيًا: التمكين الاقتصادي وتوجيه الموارد

وتُعد إستراتيجية التمكين الاقتصادي أداة رئيسية مشتركة للصمود في كلا السياقين. تركز المبادرات الفلسطينية في تعزيز استقلالية النساء عبر تشجيع العمل من المنزل ودعم المشاريع الصغيرة والترويج للمنتجات المحلية إذ بلغت نسبة مشاركة النساء في سوق العمل 18.7% عام 2024، وتشير التقديرات إلى أن نسبة البطالة بين النساء في غزة تجاوزت 70% في مطلع 2025

بسبب الأوضاع الاقتصادية والعدوان الإسرائيلي. أما نسبة النساء العاملات في المشاريع الصغيرة أو الريادية، فقد بلغت 11.6% من إجمالي النساء العاملات حتى أكتوبر 2023، مع اعتماد 80.2% منهن على العمل بأجر و19.8% على مشاريعهن الخاصة أو الأسرية. كما أن عدد النساء العاملات في المشاريع الصغيرة والحرفية وصل إلى نحو 35,200 امرأة حتى نهاية 2023، وفقدت أكثر من 28,500 امرأة وظيفتها في غزة بعد العدوان الأخير. هذه الأرقام موثقة في تقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة شؤون المرأة.[12] وفي لبنان، تستخدم منظمات مثل «التجمع النسائي الديمقراطي» و«عامل» والجمعية المسيحية للشابات[13] التمكين الاقتصادي كأداة لتعزيز قدرة النساء على مواجهة التحديات الاقتصادية المتفاقمة. وتكتسب هذه الجهود أهمية مضاعفة عند النظر إلى التجارب الدولية، فإن الدور الاقتصادي للمرأة حيوي في فترات النزاع وما بعدها، حيث أظهرت الدراسات أن «النساء ينفقن نسبة أكبر من دخلهن على رفاه الأسرة، مقارنة بالرجال»[14] ، وأن «أنماط الكسب والإنفاق هذه يمكن أن تترك أثرًا إيجابيًّا على مستويات الاستهلاك في المجتمعات المحلية، ما يساهم في الاستقرار بعد انتهاء النزاع[15]». فالتجمع النسائي الديمقراطي، عدّل إستراتيجيته خلال الحرب وما بعدها ليزود النساء بمهارات تخرجهن من الأدوار النمطية وتعزز قدرتهن التنافسية. كما يساهم المجتمع المدني في توجيه الموارد المتاحة نحو الاحتياجات الأكثر إلحاحًا[16]؛ ففي فلسطين يعمل على إعادة توجيه التمويل الإنساني، بينما في لبنان، تسعى مؤسسات مثل «مؤسسة مخزومي» و«التجمع النسائي الديمقراطي» لتوجيه موارد الممول بشكل إستراتيجي نحو دعم المرأة والتأثير في السياسات الدولية والحكومية لضمان استجابة طويلة الأمد.[17]

ثالثًا: الاختلافات في نهج المجتمع المدني بين لبنان وفلسطين: الأولويات، الشراكات، والابتكار

على الرغم من هذه التشابهات الجوهرية، تظهر اختلافات واضحة في مقاربات وإستراتيجيات العمل المدني بين البلدين. يفرض النزاع المستمر في فلسطين تركيزًا أكبر في الحماية الطارئة والإغاثة، ما قد يجعل جهود التمكين الاقتصادي قصيرة الأمد. بالمقابل، تسعى منظمات في لبنان، رغم الأزمات، إلى التحول نحو التنمية طويلة الأمد والتركيز في تغيير القوانين والسياسات، وإن كانت هذه الجهود تواجه تحديات جمة

كما يختلف النهج المتبع في الشراكة والتنسيق مع الحكومة. تتسم العلاقة في فلسطين بضعف التنسيق نتيجة التحديات السياسية والانقسام المؤسسي، ما قد يجعل الجهود تبدو مجزأة. أما في لبنان، فتبرز نماذج مختلفة؛ فمؤسسات مثل «مؤسسة مخزومي»[18] تمتلك شراكات إستراتيجية فعالة مع الحكومة، مستفيدة من نفوذها السياسي ومواردها للتأثير مباشرة في السياسات والتشريعات، وهو نهج تعاوني يهدف إلى إحداث تغيير منهجي

ويظهر التباين أيضًا في مستوى الابتكار في الحلول. فبينما تركز المبادرات الفلسطينية غالبًا في حلول مباشرة كاستجابة للظروف الطارئة[19] ، فمن حيث الميزانيات، تشير بيانات الاستجابة الأوروبية الموحدة لأزمة كوفيد19- إلى أن حزم الاستجابة الطارئة بلغت حوالي 373 مليون يورو، تشمل دعمًا إنسانيًّا عاجلًا ودعمًا هيكليًّا طويل الأمد. غالبًا ما تكون ميزانيات الاستجابة الطارئة أكبر وأسرع في الصرف بسبب الحاجة لتغطية الاحتياجات الفورية، بينما برامج التمكين الاقتصادي تعتمد على منح أصغر وأكثر استدامة، مثل منح المشاريع الصغيرة التي تتراوح بين 10 آلاف و100 ألف دولار للجمعية أو المشروع الواحد[20] تتميز منظمات لبنانية مثل «عامل» بابتكار حلول متخصصة، كالتدريب المهني المبني على احتياجات السوق وتوفير حلول عبر تفكيك العقبات المتعلقة بالعوامل المعيقة كالظروف الاجتماعية ببرامج دعم نفسي لتسهيل مشاركة المرأة الاقتصادية.[21] وتستخدم «أبعاد» إستراتيجيات «الدبلوماسية الاجتماعية» [22] للوصول إلى النساء في المجتمعات المغلقة، وتعمل عبر الإحالات والشبكات لتوسيع نطاق الحماية الاقتصادية والاجتماعية.[23]

ويتجلى الاختلاف كذلك في مدى التأثير في الإطار التشريعي والسياسي، وهو جانب حيوي لتحقيق تغيير مستدام. يبقى التأثير المباشر[24] للمجتمع المدني الفلسطيني محدودًا نسبيًّا بفعل الظروف السياسية المعقدة بفعل **عقدة الطوفان** التي شكلها واقع ما بعد 7 أكتوبر، تجمدت المساعي التشريعية والإصلاحية الفلسطينية نتيجة التشظي الجغرافي والانقسام السياسي وهيمنة أولويات الصمود والمقاومة وانهيار عملية التسوية وضغوط الاحتلال، ليبقى الوضع الفلسطيني في حالة طوارئ مستمرة تؤجل البناء المؤسسي. في لبنان، ورغم بطء الاستجابة الحكومية[25] ، يلعب المجتمع المدني دورًا أكثر وضوحًا في السعي إلى تغيير البيئة

التشريعية. وتبرز هنا أهمية قصوى لوجود إطار تشريعي وقانوني داعم، حيث يُعد وجود مثل هذا الإطار، الذي يحمي حقوق المرأة من العنف ويضمن مشاركتها الفعالة في مختلف المجالات، ضروريًّا لتحقيق عدالة اجتماعية حقيقية ومستدامة[26] ، وهو ما لا يزال يمثل تحديًا كبيرًا في كل من لبنان وفلسطين. تجربة «مؤسسة مخزومي» تُعد مثالًا على محاولة استخدام النفوذ للضغط في هذا الاتجاه،[27] لكن السياسات العامة للدولة اللبنانية لا تزال قاصرة في معالجة قضايا كالعنف الاقتصادي فالتمكين فكرة مذكورة بسياسة العمل لعام 2030 للهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بمقطع صغير والوزيرة فيوليت الصفدي الوحيدة التي أنشأت بمبادرة شخصية باعتبارها وزارة دولة وتم إصدار **مرسوم حكومي** في فبراير 2019 بتعديل الاسم إلى «وزارة الدولة لشؤون التمكين الاقتصادي للنساء والشباب». وأحيلت كل مشاريعها إلى الهيئة بعد استقالة الحكومة نتيجة مطالبات بإسقاطها، مع تركيز محدود يتجاهل الأسباب الجذرية ويفتقر إلى الحماية الشاملة، على الرغم من الدور التنسيقي المنوط بالهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

رابعًا: التحديات المشتركة التي تواجه جهود المجتمع المدني

وتواجه جهود المجتمع المدني في كلا البلدين، تحديات مشتركة جسيمة. يُعد نقص التمويل واستدامته عقبة رئيسية، كما أن ضعف التنسيق مع مؤسسات الدولة يحد من الفعالية على المدى الطويل كما أن اعتبار شأن المرأة أجندة وجهدًا فرديًّا يتغير مع تغير الوزراء أو المسؤولين. وتشكل الثقافة الاجتماعية السائدة أحيانًا، ومفاهيم الاعتماد الدائم على المساعدات والإعاشات ومساعدة فرد آخر من العائلة أو المحيط، عائقًا أمام تحقيق الاستقلالية الحقيقية للنساء. فإن ظروف النزاع المستمر أو المتكرر تستنزف الموارد وتعيق جهود التمكين والتنمية طويلة الأمد، بما في ذلك تعزيز المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة. يبقى دور المجتمع المدني في لبنان وفلسطين حاسمًا وجوهريًّا لدعم صمود النساء وتعزيز العدالة الاجتماعية.

خامسًا: توصيات لتمكين المرأة وتحقيق العدالة الاجتماعية في مراحل ما بعد النزاع

1. **دفع الحكومات والمجتمع المدني في كل من لبنان وفلسطين إلى إقرار إطار قانوني واضح ينظم العمل المرن،** بما يشمل العمالة المنزلية، العمل من المنزل، والعمل الجزئي، ويكفل الحماية الاجتماعية والحقوق الأساسية للنساء العاملات في هذه القطاعات، خصوصًا في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاع.

2. **دعم التمكين الاقتصادي للمرأة في لبنان وفلسطين مع تأمين استمرارية الحماية الاجتماعية:** من خلال الضغط على الدول المانحة لتوجيه التمويل لبرامج التدريب المهني الذي يستهدف النساء لتطوير مهاراتهن وتعزيز استقلاليتهن الاقتصادية كمنظمة أبعاد والتجمع النسائي الديمقراطي أو تعزيز الاستقلالية التمويلية للمؤسسات كمؤسسة مخزومي والجمعية المسيحية للشابات وفي حالة فلسطين التدريب على وسائل مكافحة الاستغلال. إلى جانب تشجيع ريادة الأعمال النسائية من خلال تسهيل الوصول إلى التمويل والتكنولوجيا والموارد كالفرص التي تقودها مؤسسة مخزومي ضمن المنظمة ككل عبر تيسير قروض داخلية أو الربط بين سوق العمل والمهنة بعد تدريب النساء في الجمعية المسيحية للشابات في لبنان وفلسطين.

رفع من قدرة التشبيك والإحالة بين الجمعيات على الوصول إلى كل المجتمعات والفئات بالاستفادة من جهود مؤسسة عامل التي استطاعت الانتشار في كل المناطق وكسب ثقة في المناطق التي فيها حساسية دينية والتشبيك معها وتأمين موارد غير موجودة في المؤسسة نفسها عبر الإحالة. إلى جانب تحسين الحماية الاجتماعية والقانونية عبر تكثيف التوعية القانونية كما تفعل جمعيات فلسطينية ونقابيون وكما تفعل جمعية أبعاد والتجمع النسائي الديمقراطي.

بالإضافة إلى تقديم خدمات الدعم النفسي والصحي إلى النساء المتضررات من النزاعات، بما يشمل ضحايا العنف الجنسي، وتعزيز الإطار القانوني لحماية حقوق المرأة، بما يشمل قوانين العمل[28] خصوصًا إن كانت النساء لا يعملن في قطاع مهيكل،

وإنشاء آليات قانونية فعالة لمحاسبة تعنيف المرأة في القطاعات غير المهيكلة كالزراعة والعمل من المنزل والعمل المرن وأخيرًا العمل على هيكلة أعمال النساء ودمجهم في مؤسسات تكفل دخولهم في سوق العمل

3. **تعزيز التنسيق بين المجتمع المدني والحكومات:** وذلك من خلال بناء شراكات إستراتيجية بين المنظمات المحلية والدولية واستغلال نفوذ رجال ونساء ناجحات في قطاع الأعمال لتعزيز جهود تمكين المرأة. وتحسين التنسيق بين المجتمع المدني والحكومات لضمان استدامة البرامج والمبادرات الموجهة إلى النساء. إلى جانب ضمان الشمولية والتنوع عبر تعزيز منظومة تذليل العقبات بكسر حلقة العنف التي تقوم بها جمعية عامل على كل المستويات النفسية الاجتماعية والاقتصادية إضافة إلى التشبيك. مع اعتماد نهج تقاطعي يأخذ بعين الاعتبار اختلافات النساء، وتصميم برامج تراعي احتياجات الفئات المهمشة مثل اللاجئات والنساء ذوات الإعاقة، تعزيز الموارد المالية والاستدامة، تخصيص ميزانيات مستدامة لدعم المبادرات النسائية في مرحلة ما بعد النزاع، بما يشمل التمويل الموجه خصوصًا لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتشجيع الجهات المانحة الدولية على زيادة الاستثمار في برامج تمكين المرأة في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاعات.

توصيات خاصة بالحالة الفلسطينية في ضوء النزاع المستمر: وفي ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي والانقسام السياسي الداخلي، تواجه المرأة الفلسطينية تحديات مركبة تشمل العنف، التهجير، البطالة، وغياب الدولة الفاعلة. وفي هذا السياق الهش، يلعب المجتمع المدني الفلسطيني دورًا مركزيًّا كقوة مقاومة مدنية تسعى إلى تعزيز صمود النساء وبناء شبكات حماية بديلة. بناء على التحليل المقارن بين السياقين اللبناني والفلسطيني، تُقترح التوصيات التالية للحالة الفلسطينية

في البدء تعزيز التمكين الاقتصادي كأداة رئيسية للصمود، وذلك من خلال دعم المشاريع الصغيرة والعمل المنزلي كمصدر دخل للنساء، خاصة في غزة، وتوفير منح صغيرة وقروض دوّارة لتسهيل ريادة الأعمال النسائية، وربط التدريب المهني بسوق العمل لتعويض غياب القطاعات الرسمية. إلى جانب التركيز في تحسين الحماية الاجتماعية والقانونية عبر تقديم دعم نفسي وصحي إلى النساء المتأثرات بالحرب، بما يشمل ضحايا العنف الجنسي، وسن تشريعات خاصة لحماية النساء العاملات خارج الاقتصاد الرسمي، مثل العاملات في الزراعة والعمل المنزلي، بالإضافة إلى تعزيز التوعية القانونية وبناء قدرات النساء على المطالبة بحقوقهن. ويتطلب ذلك بناء شراكات أوسع وتنظيم الجهود من خلال رفع التنسيق بين الجمعيات الفلسطينية لتجاوز القيود الجغرافية في مناطق «ج»، وتقوية الشراكات مع منظمات دولية لتوفير التمويل وتبادل الموارد والخبرات، وتشكيل جبهة مدنية ضاغطة رغم الانقسام السياسي، تسعى إلى توحيد جهود تمكين المرأة. لضمان استدامة التمويل والمبادرات، يتم تقليل الاعتماد على المنح الخارجية المتذبذبة عبر تطوير أدوات تمويل ذاتي للمؤسسات، والضغط على المانحين الدوليين لتوجيه الموارد نحو برامج تمكين نسائي طويلة الأمد لا تقتصر على الإغاثة فقط. كما يُعطى تركيز خاص للفئات المهمشة من خلال تطوير برامج مخصصة للنساء اللاجئات، ذوات الإعاقة، والنساء المعيلات، ضمن مقاربة تقاطعية تراعي اختلاف السياقات، مع العمل على كسر حلقة العنف الاجتماعي والاقتصادي عبر تدخلات شاملة نفسية وقانونية ومجتمعية، وتعزيز دور المجتمع المدني في التأثير السياسي لتحقيق تغيير مستدام

الخاتمة:

رغم العقبات، يجب الدفع باتجاه خلق صوت مدني جماعي قادر على الضغط في الملفات التشريعية المتعلقة بالنساء. يمكن استلهام نماذج مثل مؤسسة «أبعاد» أو «عامل» اللبنانية في إستراتيجيات التشبيك وكسب التأييد

هوامش

1 قرار مجلس الأمن 1325، http://bit.ly/4dA4TKE

2 مقابلة في بيروت – بتاريخ 4 – 3 – 2025 - مع راغدة حمية، الخبيرة في المساواة بين الجنسين وتمكين النساء في عالم العمل وفي الأوضاع الهشة والصراعية والكوارث

3 p://bit.ly/4dA4TKE

تاريخ 15 – -3 2025 مع عائشة حموضة منسقة المرأة في الاتحاد العربي للنقابات.

4 مقابلة في بيروت بتاريخ 5 – -3 2025 مع جمعية أبعاد. جمعية «أبعاد»: منظمة لبنانية تسعى لتحقيق المساواة الجندرية وحماية النساء والفتيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، عبر تقديم خدمات الدعم والوقاية والتوعية والمناصرة.

5 مقابلة في بيروت بتاريخ 8 – -3 2025 مع جمعية عامل الدولية جمعية مدنية تأسست عام 1979 تُعنى بتقديم الخدمات الصحية والاجتماعية والإنسانية للفئات المهمشة في لبنان دون تمييز، وتركز على تعزيز حقوق الإنسان وتمكين النساء، ولها حضور محلي ودولي.

6 مقابلة في بيروت بتاريخ 6 – -3 2025 مع التجمع النسائي الديمقراطي منظمة نسوية علمانية تأسست عام 1976، تعمل على دعم ومناصرة حقوق النساء والفتيات وتحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين، مع التركيز على مكافحة العنف والتمييز ضد النساء وتمكينهن في المجتمع.

7 ورغم محاولة منظمات المجتمع المدني سد الفجوة، فإنها تواجه تحديات كبيرة (التركيز على الإغاثة، التمويل، القدرات) فتحد من فعاليتها في العمل التنموي والتمكيني طويل الأمد بهدف الضغط على الدولة لتعديل القوانين بما يتناسب وواقع اقتصادي جديد. علمًا أن تمكين النساء لا يقتصر على القدرات الفردية، بل يتطلب توجيهًا وتخطيطًا ومواجهة للثقافة الاتكالية - مقابلة مع راغدة حمية الخبيرة في المساواة بين الجنسين وتمكين النساء في عالم العمل في الأوضاع الهشة والصراعية والكوارث بتاريخ ٢٨ – ٠٣ - ٢٠٢٥.

8 Women's Centre for Legal Aid and Counselling. (n.d.). Women's Centre for Legal Aid and Counselling. Arab.org. Retrieved July 13, 2025, from https://arab.org/ar/directory/womenscentrelegalaidcounselling/

9 جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية [PWWSD]. (2024). كراسة استدراج عرض فني ومالي: المدرسة النسوية ضمن مشروع "FemPawer 2" للنسوية من أجل حقوق النساء الاقتصادية [RFP brochure]. جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية. Retrieved July 13, 2025, from https://pwwsd.org/uploads/17267398621801015003.pdf

10 مقابلة مع الجمعيتين أي «عامل» (مقابلة مباشرة) و«أبعاد» (مقابلة عبر زووم) بتاريخ ١٠ – ٠٣ -٢٠٢٥ و ١٢ – ٠٣ – ٢٠٢٥.

11 مقابلة عبر الهاتف د. ماري ناصيف – الدبس رئيسة جمعية «مساواة – وردة بطرس للعمل النسائي».

عضو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في لبنان – بتاريخ ١٥ – ٠٣-٢٠٢٥.

من ضمن المقابلة : خدمات التمكين والربط بسوق العمل، كما الحماية القانونية، لا يمكن أن تقتصر على الجمعيات ولا على النقابات، إذ إنها من المهمات الأساسية للدولة بمؤسساتها ووزاراتها، بدءًا من وزارة العمل إلى وزارات العدل والداخلية والشؤون الاجتماعية والتربية، وبالتعاون مع النقابات والجمعيات النسائية التي تشكّل، من حيث دورها وصلتها بالنساء، عاملًا مساعدًا لحل المشكلات

ما يجري اليوم هو العكس، في ظل انهيار مؤسسات الدولة. فنحن، على قدر المستطاع، نقوم مقام الدولة في خدمات التمكين ومتابعة الربط بسوق العمل، بل بمتابعة ما يجري من مشاكل وسلوكيات سلبية في عالم العمل.

12 مقابلة مع عائشة حموضة منسقة المرأة في الاتحاد العربي للنقابات و وكالة وفا [10 July, 2025]. (WAFA News Agency). عمالة المرأة في فلسطين [Women›s labour in Palestine]. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني [Palestinian National Information Center]. Retrieved July 13, 2025, from https://info.wafa.ps/pages/details/29807 وزارة شؤون المرأة الفلسطينية [Ministry of Women's Affairs – Palestine]. (2024, October). التقرير التحليلي حول واقع المرأة الفلسطينية الاقتصادي والسياسي والاجتماعي [Analytical report on the economic, political, and social status of Palestinian women]. وزارة شؤون المرأة الفلسطينية. Retrieved July 13, 2025, from https://mowa.pna.ps/uploads/1729847092331862965.pdf

13 مقابلات مع المنظمات: «التجمع النسائي الديمقراطي» (بتاريخ ١٠ – ٠٣ -٢٠٢٥ عبر الهاتف) و«عامل» (بتاريخ ١٢ – ٠٣ – ٢٠٢٥ في المكتب ببيروت) والجمعية المسيحية للشابات (بتاريخ ٩ – ٠٣ -٢٠٢٥ عبر الهاتف).

14 UN Women. (2012, أكتوبر). Sourcebook on Women, Peace and Security: Overview [النسخة العربية]. الأمم المتحدة. https://www.unwomen.org/sites/default/files/Headquarters/Attachments/Sections/Library/Publications/2012/10/WPSsourcebook-01-Overview-ar.pdf

15 المرجع نفسه.

16 مقابلة مع جمعية عامل بتاريخ ١٢ – ٠٣ – ٢٠٢٥ في المكتب ببيروت.

17 مقابلة عبر الإيميل مع «مؤسسة مخزومي» (بتاريخ ١٨ – ٠٣ -٢٠٢٥) و«التجمع النسائي الديمقراطي» (بتاريخ ١٠ – ٠٣ -٢٠٢٥ عبر الهاتف).

18 مؤسسة مخزومي هي منظمة غير حكومية تأسست في لبنان عام 1997 بمبادرة من رجل الأعمال اللبناني فؤاد مخزومي، عقب انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية وما خلفته من دمار اقتصادي واجتماعي واسع. تهدف المؤسسة إلى تحسين ظروف المعيشة لكل شخص في لبنان، عبر برامج متخصصة في مجالات الرعاية الصحية الأولية، التدريب المهني، القروض الصغيرة، التنمية البيئية والاجتماعية، والإغاثة. يستمد نفوذ مؤسسة مخزومي من مزيج بين قوة مؤسسها الاقتصادية والسياسية، الإدارة الفعالة، وتلبية

حاجات المجتمع اللبناني في مرحلة حرجة من تاريخه.

19 وكالة وفا [WAFA News Agency]. (2024, June 11). بمشاركة الرئيس: انعقاد الجلسة الرئيسية لمؤتمر الاستجابة الإنسانية الطارئة لغزة [With the president: Main session of the Gaza emergency humanitarian response conference held]. مركز المعلومات الفلسطيني [Palestinian National Information Center]. Retrieved July 13, 2025, from https://www.wafa.ps/pages/details/97550

20 جمعية تنمية المرأة الريفية [Rural Women's Development Society]. (n.d.). برنامج التمكين الاقتصادي [Economic empowerment program]. Retrieved July 13, 2025, from http://rwds.ps/index.cfm?pg=cat&cat_id=HAYWEVGKESNTWURKUOE

21 مقابلة مع جمعية أبعاد « (مقابلة عبر زووم) بتاريخ ١٠ – ٠٣- ٢٠٢٥ و ١٢ – ٠٣ – ٢٠٢٥.

22 أي الإحالة إلى جمعيات قادرة على الوصول لحالات يتعذر الوصول إليها والاعتماد على تاجي عبر الحملات الإعلامية

23 مقابلة مع جمعية أبعاد» (مقابلة عبر زووم) بتاريخ ١٠ – ٠٣- ٢٠٢٥ و ١٢ – ٠٣ – ٢٠٢٥.

24 الدبلوماسية الاجتماعية تسعى إلى خلق فرص للتعارف والحوار بين الناس، وتطوير القوة الجماعية بعيدًا عن المصالح الضيقة للنخب أو الدول، بل لمصلحة الأغلبية من الناس.

25 وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان تقدم بعض الإحالة الى الجمعيات ولا يوجد نشاط مهيكل للتمكين أو حماية قانونية.

26 THE GENDER EQUALITY STRATEGY FOR THE PERIOD 2021-2030, https://bit.ly/4jqbmcq قوانين تدعم المساواة في الأجور والفرص الاقتصادية، وتقديم الحوافز لتوظيف النساء، كما هو الحال في صربيا، حيث تم إدخال ميزانية مستجيبة للنوع الاجتماعي منذ عام 2015.

27 مقابلة عبر الإيميل مع «مؤسسة مخزومي» (بتاريخ ١٨ – ٠٣- ٢٠٢٥).

28 مقابلة عبر الهاتف مع الخبيرة في قانون العمل د. منال سويدي بتاريخ ١- ٠٣- ٢٠٢٥ حيث اعتبرت أن قانون العمل لا يحمي الأفراد خارج مؤسسات.

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

بناية وست هاوس 3، ش جان دارك الحمرا، مكاتب أوليف جروف، بيروت، لبنان.

+961 76 386 477 info@afalebanon.org https://www.afalebanon.org/

هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي.